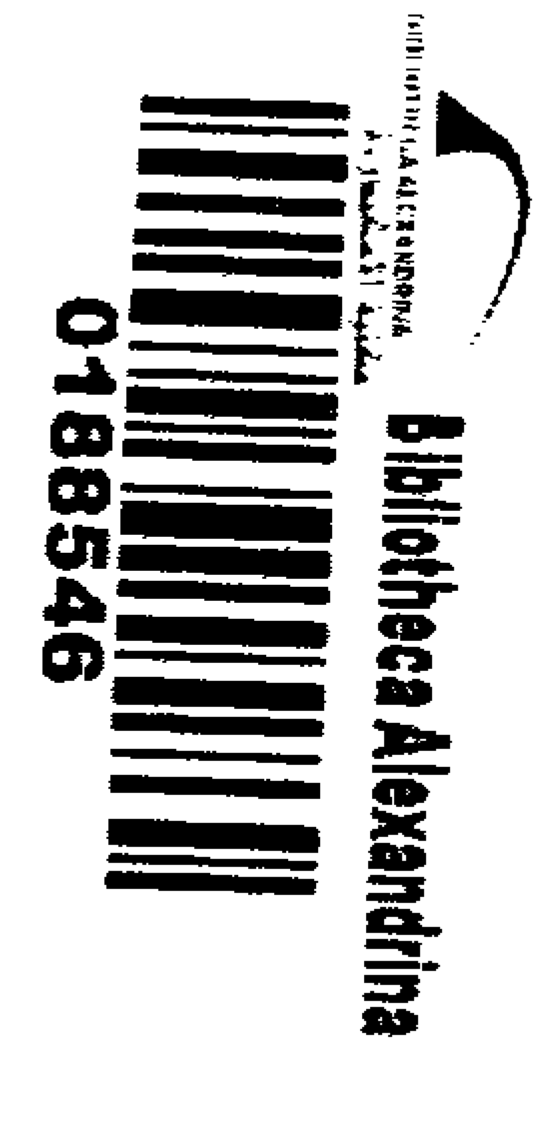
اخترنا للطالب

ديمقراطيتنا فى الميثاق



د محمد الجوهرى



إخترنا للطالب

ديمقراطيتنا فى الميثاق

بقلم الدكتور محمود محمد الجوهرى

إهـــداء

الى كل طالب عربى يسعى الى العلم والمعرفة

فى أى مكان . أهدى هـــذا الكتـــاب

المؤلف

دكتور محمود محمد الجوهرى

تقديم

ان الميثاق الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد النـاصر الى الشعب ممثلا فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية يوم ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ ، هو حصيلة كفاحنا فى تاريخنا المتصل الطويل ، ودليـل العمل الثورى للشعب العربى كله ، سعيا الى الحرية والكفاية والعدل والوحدة .

لقد ألقى الميثاق الاضواء الكاشفة على طبيعة نظامنا ، فأوضح بصورة قاطعة الفروق القائمة بينه وبين النظم الأخرى ، وكشف طريقه الممتد نحو المستقبل ، بحيث يكون من الخطأ محاولة كشف هذا الطريق فى ضوء تعاليم أى نظام آخر .

أن بلورة فلسفة ثورتنا فى « الميثاق » تعتبر ضرورة لتكوين العقلية القادرة على متابعة العمل الثورى فى آفاقه الممتدة، ولتوضيح أساليب العمل أمام الشـعب فى نطاق المسئوليات الجـديدة ، لقد أكدت التجارب أن شعبنا ، اذا ما تحددت أهدافه فى وضوح ، ووجد قيادته المؤمنة الواعية ، اهتـدى الى طريقـه ، واستطاع أن يتحرك نحـو أهدافه بكل ما فيـه من أمـل دافع ، وبكل ما فيـه من طاقة خلاقة .

لقد سجل « الميثاق » أن ثورة الشعب قد قضت على دكتاتورية الطبقـة الرجعية المستغلة المتحالفة مع الاستعمار ، وأقامت حـكم الشعب ، ففتحت الطريق أمام كل قوى الشعب الوطنيـة لتنطلق وهى تملك ارادتها ، لتبنى مجتمعا يقوم على الحرية والكفاية والعدل،

ولقد صور « الميثاق فى الباب الاول هذا الموضوع أبلغ تصوير فى الكلمات الآتية :

« ان يوم ٢٣ يوليــو سنة ١٩٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة فى تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر ، ان هذا الشعب فى ذلك اليوم المجيد بدأ تجربة ثورية فى جميع المجالات وسط ظروف متناهية فى صعوبتهـــا وظلامها وأخطارها فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى وبارادة الثورة العنيدة فيه أن يغير حياته تغييرا سياسيا وعميقا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة • ان اخلاص الشــــعب المصرى لقضية الثورة ووضوح الرؤية أمــامه واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنية وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة أفضل » طليقة من قيود الاستغلال والتخلف فى جميع صورها المـــادية والمعنوية •

ان الشعب المصرى فى بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدار ظهره نهائيـــا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم وأسقط الى غير رجعة جميع السلبيات التى كانت تحــــد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد •

ان طــــاقة التغيير الثورى التى فجرها الشعب المصرى يوم ٢٣ يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها ، اذا ما عادت الى الذاكرة

كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر للأمل ينبت على وادى النيل العظيم

لقد كان الغزاة الاجانب يحتلون أرضه وبالقرب منها القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته ..

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع ، وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك لملايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس ألوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعدما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، أن القيادات السياسية المنتظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة ، واجتذبتها الامتيازات الطبقية ، وامتصت منها كل قدرة على الصمود ، بل واستعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

لقد تحملت الثورة منذ يوليه عام ١٩٥٢ حتى الآن عبء التخطيط للمجتمع الجديد ، بكل ما يتطلبه هذا التخطيط من هدم كل معوقات التحرر والتقدم التى تفاعلت فى مجتمع ما قبل الثورة ، وذلك بالقضاء على الاستعمار وأعوانه وبالقضاء على الاقطاع والاحتكار والسيطرة والاستغلال وذلك باقامة جيش وطنى قوى وباقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطية سليمة .

وتعتبر ثورتنا الحد الفاصل في تاريخ بلدنا ، بل في تاريخ الأمة العـــربية كلها ، حدا فاصـــلا بين عهود الذل والاستعباد والسيطرة وعهود الاستقلال والحـرية الحقيقية والعمل المتواصل لرفع مستوى الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية ، **والحد الفاصل بين الديمقراطيات الزائفة والنظم الحزبية المضللة التى قامت على الزعامات الأنانية والمتاجرة بقوت الشعب وبين ديمقراطيات صحيحة للشعب فيها الكلمة العليا .**

كانت المعركة ضد الملكية مقدمة لاعـــلان الجمهورية ، وكان القضاء على الاقطاع والامتيازات الاجتماعية الموروثة مقدمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، وكان حل الأحزاب والقضـــاء على الاستعمار مقدمة لاجلاء الغاصب وزلزلة القوائم التى يستند اليها .

تغلبنا على كل أنواع الضغط السياسى والاقتصادى ، وقهرنا العدوان الثـــلاثى الغاشم الذى قامت به دولتان من أكبر الدول الاستعمارية فى العـــالم وفى أعقابهما تابعتهما اسرائيل ، وآمنت الثورة بأن الطريق الوحيد لتحقيق أهدافها هو البنـــاء الداخلى ، ولذلك فقد ضربت الأيادى السمراء فى رمـــال الصحراء فأنبتت الزرع والخير واقتطعت كل يوم من الصحارى مســـاحات شاسعة لتضمها الى الوادي الأخضر ، وارتفعت المداخن كالمآذن فى كل ركن من أركان جمهوريتنا ، وتحول اقتصادنا من اقتصـــاد تابع لدول الاستعمار الى اقتصاد وطنى يفيض خيره على المواطنين ، وتطورت ثقافتنا حتى تغلبنا على التخلف الذى ورثناه فى عهود الاستعمار .

ان المعركة الاجتماعية التى وضعت علامتها الأولى فى قانون الاصـــلاح الزراعى الأول الصـــادر فى ١٩٥٢/١١/٩ ، قد حققت أهدافها وانتصرت بصدور قرارات يولية عام ١٩٦١ المجيدة التى كانت نتيجة حتمية للرد على الذين يعوقون الزحف الشـــعبى ، والذين استغلوا فرصة التسامح والحرص على الوحدة القومية

فتسللوا الى تشكيلات الاتحاد القومى وسيطروا عليها وعملوا على تجميده •

لقد عملت الثورة على تصفية الصراع الطبقى الحاد ، وذلك بتذويب الفوارق الضخمة بين الطبقات ، وازالة الخلاف بين فئات الناس فى المجتمع حتى أصبح مجتمعنا بكل ملامحه **اشتراكيا ديمقراطيا تعاونيا** •

اشتراكى ••• لأن الاشتراكية هى الوعى الذى لا مفر منه لتحقيق العدل ، فكان توزيع أراضى الاصلاح الزراعى والأراضى المستصلحة ، وكذلك سيكون توزيع الأراضى الناتجة عن برامج زيادة المساحة المنزرعة باستغلال فائض مياه النيل أو اقامة السد العالى أو الآبار الجوفية ، توزيعها وليس بيعها ، لأن بيعها سوف يؤدى الى أن يمتلكها الذين يملكون ، بينما هدفنا الاشتراكى أن يملك الذين لا يملكون ، وكذلك كان الاتجاه الى وجود قطاع عام فى الصناعة يشارك فى ملكية المؤسسات الكبرى ، ويسيطر على مصادر القوة الرئيسية كالكهرباء والبترول مثلا •••

ديمقراطى •• ذلك لأن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانيه من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامة المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها ، من هنا جاء التفكير فى الاتحاد القومى كأداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية ، وكان هدفه تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة ، ثم جاءت بعد ذلك فكرة الاتحاد الاشتراكى العربى ، حتى يمكن أن يحمل الرسالة على أسس أكثر فاعلية لتحقيق حكم الشعب بالشعب بعيدا عن الرجعية التى تسللت الى تشكيلات الاتحاد القومى فى الماضى •

تعاونى •• لأن التعاون هو وسيلة تنظيم النشاط الخاص وتدريبه والمحافظة عليه ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فلم

يكن من المعقول مثلا أن تكون الاشتراكية هى مجرد تحويل الأجير الى مالك أرض ، وانما الاشتراكية الحقيقة تتأكد حين يؤاصل التعاون دوره بعد توزيع الارض على مالكها الجديد فيوفر له كل احتياجات الانتاج ويحميه من الاستغلال ، وكذلك الحال فى الصناعة ، فان الاشتراكية ليست مجرد تشجيع أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة ، بل ان الاشتراكية الحقيقية تتأكد حين يتحول هذا التشجيع الى حماية تعاونية ، تستهدف تسهيل الحصول على المواد الخام وتصرف الانتاج دون التعرض للمضاربة والاحتكار .

من هنا نستطيع أن نصل الى تحليل منطقى لمبدئنا «الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » ، ان الاتحاد الاشتراكى أصبح الحل الوحيد لمشكلة دفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطى يؤكد حكم الشعب بالشعب ، وفى الوقت نفسه فان الاشتراكية والتعاون هما الحل لمشكلة اعادة قوانين العدالة بين المواطنين وخلق فرص المساواة أمامهم .

واذا كانت الديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، فانه لا يمكن الفصل بينهما ، انهما جناحا الحرية الحقيقية ، وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

لقد أوضحنا المعنى العام لكل دعامة من الدعامات الثلاث التى قام عليها مجتمعنا « الاشتراكى الديمقراطى التعاونى » ويمكن اجمالها فيما يأتى :

• اشتراكى .. اى أن يسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج ويعود عائدها عليه .

● ديمقراطى .. يؤكد حكم الشعب بالشعب وان السيادة العليا له .

• **تعاونى .. أى أن يكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد .**

وسأتناول فى كتابى هذا الحديث عن الديمقراطية بمفهومها الاجتماعى والسياسى كما جاء « بالميثـــاق » ، لأنها الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع المجـــالات ، وهى التى تمده بأوسع القوى وتكشف أمامه أفسح الطرق وهى بالمنطق الاشتراكى تصبح وسيلة وغاية للنضـــال الوطنى فى وقت واحد الذى لا بد له من تنظيم شعبى يقود حركة الجمـــاهير ، محتشدة متجمعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبى هذه المطالب .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى ١٩٦٢/١١/١٠

دكتور

محمود محمد الجوهرى

مفهوم الديمقراطية

ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم ، ولا هي بالنظام الذى يعنى بتشكيل أسلوب معين للاقتراع فحسب ، فنحن حين نقول ان الديمقراطية طريق أو أسلوب للحياة ، انمـــا نعنى تماما هذا المعنى ، وهو أن الديمقراطية أسلوب للحياة التى نحياها يوما بعد يوم ، فليس قصارى أمرها اذن أن تكون حكومة وقوانين وبرلمانا ٠

ان الديمقراطية طريقة للنظر الى الحيـــاة ، وهى نظام يعنى بالمبادىء الاساسية للسلوك الانسانى ، هذه المبـــادىء التى يمكن للناس أن يحكموا بمقتضاها على الأشياء بأنها خير وأنها شر ، أنها مبادىء قديمة أبلتها قرون من الفكر ومن التجربة ، فالجديد ليس المبادىء ، بل الجديد هو تطبيق هذه المبادىء فى حياتنا اليومية ، وتطويعها لعالم مادى خلقه العلم والصناعة خلقا جديداً ٠ (١)

كيف يتسنى لأى انسان أن يقيس مدى تقدم الديمقراطية أو مدى تخلفها ؟ كيف يتسنى لنا أن نقرر قبل فوات الأوان ، ما اذا كنا نسير حقيقة الى الأمام فى ذلك الطريق الطويل الشاق ، أو اننا نرجع القهقرى لنقطع الطريق المحزن المؤدى الى الطغيان ؟ ان مجرد احصاء الزيادة المطردة فى مظاهر الترف والرفاهية داخل البيوت ،

---

(١) الحرية والكرامة والانسانية ـ محمد زكى عبد القادر ص ٧٤ نقلا عن الدكتور شبل شميل وهو طبيب سورى متمصر شارك فى كثير من الابحاث الفلسفية والعلمية (١٨٥٣ ـ ١٩١٧)

وأجهزة التليفزيون ، وفي عدد الذين يصيبون غذاء كافيا ، لا يعد مقياسا في حد ذاته •

يقول وولتر ليبمان الصحفي الامريكي المشهور :

« لم يكن من العسير علي — وقد خبرت النسيم العليل الذى كان يهب على العالم قبل الحربين — أن أعترف بالمرض الذى انتاب الديمقراطيات الحرة ، لكننا حين جرفنا دوى استعداد عسكرى للحرب الكبرى الثانية ، لم يعد هناك شك في وجود خلل عميق في مجتمعنا وأن هذا الخلل لا يرجع الى تسلح أعدائنا ولا سوء الظروف التى يمر بها البشر ، بل يرجع الى أنفسنا ، وكنت واحدا من الكثيرين الذين شعروا بهذا الشعور ، لم نكن نشك في ضرورة المقاومة الى أقصى حد وفي أن الهزيمة ستخلف آثارا لا صلاح لها ، ولا طاقة لأحد باحتمالها ، لكننا كنا مجموعة من المواطنين نؤمن ايمانا عميقا بأن الحرب الشاملة لاتتيح لعالمنا أن يكون مسرحا مأمونا للديمقراطية ولا للحريات الاربع •

ورغم أن الديمقراطيات نجت من الهزيمة والخضوع فانها عجزت عن صنع السلام واعادة النظام للعالم ، ففى خلال جيل واحد اخفقت الديمقراطيات الحرة فى اجتناب نشوب حرب مدمرة جديدة

مفهومنا للديمقراطية :

الديمقراطية السليمة هي ديمقراطية اجتماعية تهدف الى اقامة مجتمع جديد ، هذا المجتمع الجديد غير المجتمع القديم الذى كنا نعيش فيه ، وذلك لكى تكون بلدنا مستقلة سياسيا وفي الوقت نفسه تكون مستقلة اجتماعيا بمعنى أن نكون أحرارا سياسيا لا نخضع للاستعباد السياسى ، ولا نخضع لنفوذ أجنبى ونكون مستقلين اجتماعيا ، أى أحرارا فى تكوين بنائنا الاقتصادى وتكوين

بنائنا الاجتماعى لأن اقتصاديات أى مجتمع هى التى تمثل التكوين السياسى . (١)

وقد عانينا كثيرا من الديكتاتورية تحت اسم الديمقراطية ، ديكتاتورية رأس المـــال وديكتاتورية الاقطاع وديكتاتورية الأقلية تحت اسم البرلمان . **ولكن الحرية والديمقراطية ليس معناهما بأى حال من الأحوال برلمانا وقبة وشعارات ديمقراطية ولكن الحرية هى فى حرية الفرد ، ولأغلبية الشعب** . حرية للفرد . . الفــلاح فى القرية والعامل فى المصنع ، ولكل فرد من أبناء الشعب ، واذا قلنا الحرية فنحن نقصد حرية الكلام حرية النقد وحرية الاجتماع دون أن نخــــاف ، والحرية قد تكون سياسية أو اجتماعية ، فاذا كان مفهوم الحرية السياسية أن للمواطن الحق فى تقرير أمر وطنه ، فالحرية الاجتماعية معناها أن يكون للمواطن الحق فى نصيب من ثروة وطنه طبقــــا لجهده الخاص ، وتكون الديمقراطية السياسية حقيقة اذا كان هنــــاك عدالة اجتماعية ، واذا توافرت الديمقراطية الاجتماعية واذا تكافأت الفرص (٢) .

وتعد الديمقراطية فى حد ذاتها وســيلة ـ وليست غاية ـ لاقامة مجتمع ترفرف عليه الرفاهية ، مجتمع فيه تكافؤ الفرص ، لكن كيف يحقق الشعب الديمقراطية المطلقة ؟

كيف يحقق الشعب بالديمقراطية المطلقة أهدافه فى الكفاية والعدل ، أهدافه فى العدالة الاجتماعية ، طالمــــا أن الرأسمالية المستغلة والاقطاع ورثا عناصر القوة فى المجتمع على مر السنين . أما الشعب فحرم من جميع عناصر القوة (٣) . فطالما كان للطبقات

---

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢ ، ٣) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

المستغلة الحرية لتستغل الشعب العامل ، والشعب العامل أو الطبقة العاملة ليس لها حرية عدم الخضوع لهذا الاستغلال لا تكون هناك حرية ، الشعب العامل ليس له الحرية لعدم الخضوع الا اذا خضع والا لا يأخذ أجرته ، اذن ليس أمامه الا أن يخضع (١) • فاذا قضينا على الظلم الاجتماعي ستتسع قاعدة الحرية وكلما سرنا في الاشتراكية كلما سرنا في توسيع قواعد الحرية **لأن الظلم الاجتماعي دائما كان تأثيره بالغا ومؤثرا على الحرية السياسية ، وكانت الحرية السياسية تقال مجازا طالما هناك ظلم اجتماعي • فنحن بقضائنا على الظلم الاجتماعي على مراحل وعلى فترات بالكفاية والعزم نجد أننا نفتح جميع الأبواب للحرية**(٢) •

وبالديمقراطية الكاملة والحرية الكاملة في داخل الشعب يمكن أن تحل الخلافات التي توجد باستمرار بين الشعب ، اذ علينا أن نحل هذه الخلافات والمتناقضات بالطرق السلمية وان كانت هذه الخلافات لا يمكن أن تنتهي بأية وسيلة من الوسائل ولكن من واجبنا أن نخفف من أثرها •

وهذه هي الديمقراطية ، فبالحرية والنقاش والتثقيف والفهم وتحديد الخطأ والصواب والعمل الدائم نعرف الخطأ والصواب ويستدعي أن نسير في تنظيمنا الشعبي بطريقة تجعل الفرد العادي هو خلية ثورية وتستدعي أيضا أن نغير بعض الاساليب أو كثيرا ونصحح الخطأ ، وهذا يستدعي أن يكون الشعب في عمل متواصل، من الأساليب التي ورثناها (٣) •

---

(١) من كلمات السيد الرئيس يوم ١٩٦٢/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية •

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٧ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية •

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية •

ان الديمقراطية فى ظل نظامنا لا تريد أن تأكل الشعب ، أما البرجوازية الرأسمالية بأنيابها فهى التى تريد أن تأكل الشعب ان الحرية تأتى فى الدستور ولكن سيطرة رأس المال تقضى على الحرية والديمقراطية لأن رأس المال هو القوة المحركة ، اذن (١) الديمقراطية الرأسمالية والديمقراطية الاقطاعية التى كانت عندنا فى سنة ١٩٢٣ نقلا عن النظام الغربى ليست الا شعارا من أجل حماية الرأسمالية والاقطاع والفساد والاستغلال ، الاستغلال الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى بكل معانيه ، من يقدر أن يوجه الانتخابات ؟ ومن يعمل دعاية ؟ الرأسمالية المستغلة والاقطاع ، اذن التفكير الحقيقى لا يمكن أن يمشى على أساس الحرية المجردة أو الديمقراطية المجردة (٢) .

ان اقامة حياة ديمقراطية سليمة معناه أننا لانمكن دكتاتورية رأس المال ولا ديكتاتورية الاقطاع من أن تتحكم فينا تحت اسم الديمقراطية ، وهى تختلف أيضا عن الديمقراطيات الشيوعية التى تمثل ديكتاتورية البروليتاريا . واذا قلنا اقامة حياة ديمقراطية سليمة فمعنى هذا أننا لانريد أن تسود طبقة الاقطاع ورأس المال تحت اسم الديمقراطية الغربية، ولا نريد أن تسود طبقة البروليتاريا تحت اسم الشيوعية ، وانما نريد أن نقيم حياة ديمقراطية سليمة لاجل الشعب الذى قاسى من دكتاتورية رأس المال ومن دكتاتورية الاقطاع ومن سيطرة رأس المال ومن الاستغلال بكل معانيه (٣) .

---

(١) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٢) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١١/٢٥ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(٣) من كلمة السيد الرئيس يوم ١٩٦١/١٢/٣ فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

ولتكون عندنا حرية ديمقراطية ، لابد أن نحدد أعـــداء الشعب بالضبط، والهدف هو تجريد هذه الرجعيةأو أعداء الشعب من أسلحتها ، والغاية من هـــذا أنه يوجد خـــلاف بين الشعب والرجعية ونريد حل هذا الخلاف ونجرد الرجعية من أسلحتها ، فالحرية الكاملة والديمقراطية الكاملة تكون للشعب لا لأعدائه من الرجعيين ، هذه الديمقراطية تكون ديمقراطية سياسية واجتماعية للشعب وليس لاعدائه من المستغلين والرجعيين الذين نهبوا حقوقه في الماضي ، وحرموه من كل شيء الا من أقل شيء يمكنهمن أنيعيش فمن واجبنا أن نحمى العمل السلمى للشعب كله حتى يستطيع الشعب أن يعمل في البناء الاشتراكي ويبنى دولة اشتراكية ذات صـــناعة حديثة وزراعة حديثة يشعر فيها الانسان بالحـــرية والسعادة (١) .

الأسس التى تقوم عليها ديمقراطيتنا :

كان طبيعيا نزولا على مفهوم الثورة التى هى عمـــل شعبى وتقدمى ، أن تتلازم حتما مع الديمقراطية التى هى فى حقيقتهـــا توكيد لسيادة الشعب بمجموعه ووضع للسلطة كلها فى يده من أجل تحقيق أهدافه ، وكان طبيعيا أن يدخلشعبنا الى الديمقراطية السليمة من مداخلها الطبيعية ، ولقد دلت تجربة الماضى عـلى أن الطريق الى الديمقراطية مشروط بشرطين أساسيين هما :(٢) .

* تحرير الوطن من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار
* تحرير المواطن من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

---

(١) من كلمة السيد الرئيس فى الاجتماع الافتتاحى باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦١/١١/٢٥ .
(٢) تقرير الميثاق (المحضر الرسمى للجنة تقرير الميثاق) - ص ٦٥ .

ومن هنا ثبت فى مفهومنا الثورى التلازم الحتمى بين الديمقراطية والاشترا يه ، بين الحريه السياسية وانتحرر الاجتماعى ، باعتبارهما امتداد واحد للعمل الثورى الذى هو بطبيعته عمل شعبى وتقدمى ٠

فاذا كانت الديمقراطية تحتاج دائما الى مزيد من الديمقراطية فانها تحتاج فى المحل الأول الى مزيد من الاشتراكية ، ذلك لأن الاشتراكية فى مفهومها القائم على الكفاية والعدل هى وحدها القادرة على تحرير ارادة الجماهير ، حين تستهدف القضاء على الاستغلال فى كل صوره ، وحين تتجه الى كفالة الفرص المتكافئة للمواطنين فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ، مع تخليصهم من كل قلق يهدد أمن حياتهم ومستقبلهم ٠

الطريق الى الديمقراطية السليمة :

لقد تحددت معالم الطريق الى ديمقراطيتنا فى ثلاثة أسس رئيسية هى (١) :

- الديمقراطية السليمة ترفض سيطرة الطبقة الواحدة ٠
- الوحدة الوطنية شرط لنجاح الديمقراطية السليمة ٠
- الحرية هى المرادف الطبيعى للديمقراطية ٠

هذا هو مفهومنا للديمقراطية- وهذه هى الأسس التى تقوم عليها ، وهذه هى معالم الطريق اليها ، ولا أعتقد أنه يمكن الوصول اليها إلا بخوض معركة ثورة توصلنا الى أهدافنا ، لان هذه الأسس لايمكن أن تتحقق بالمقاييس المقررة فى مراحل التطور البطىء كما لا يمكن تحقيقها عن طريق النظريات المستوردة ، بل يجب أن تنبع من تجربتنا الوطنية ، لان الحلول الحقيقية لمشكلات أى شعب لايمكن استيرادها من تجارب الشعوب الاخرى ٠

---

(١) تقرير الميثاق (المحضر الرسمي للجنة تقرير الميثاق) ص ٦٦-٦٧ ٠

ديمقراطية ما قبل الثورة

مجتمع ماقبل الثورة :

كيف كان مجتمعنا الذى عشنا فيه قبل الثورة ؟

أحزاب متعددة ٠٠ حكم فاسد ٠٠ أهواء وأطماع شخصية ٠ الانانية والفردية تسيطران على البلاد .. احتكار فئة معينة لحكم الشعب ٠ استعمار يعمل على تخلف البلاد ٠٠ فوارق مخيفة بين الطبقات ٠٠ تفاوت فى الرزق وفى مستوى المعيشة وفى الثقافة وفى التعليم وفى الصحة ، وفى كل ما يمس البناء الاجتماعى ٠

ومن ناحية أخرى ٠٠ ضغط وكبت من الطبقات العليا على مادونها من الطبقات ، لكى لاتجد متنفسا للنهوض أو تجد القدرة والقوة والحرية للمقاومة والمطالبة بحقها فى حياة انسانية حرة كريمة ٠

ثم انحلال خطير فى الطبقة الحاكمة ٠٠ بذخ واسراف واستغلال

ثم انعزال بعض الفئات ٠٠ وفشو السلبية ٠٠ والجمود فى الأفكار ٠

والجهاز الحكومى يسير فى تيار خطير ، يجرف معه مصالح الجماهير وفى كلمات بسيطة يمكن تلخيص ماكان عليه جهاز الدولة فى أنه روتين قاتل ، سلبية مدمرة ، ورشوة وتلاعب وتهريب وتزوير واهدار لحقوق الشعب ٠

جهاز يخدم قلة على حساب الكثرة ٠٠ جهاز فى خدمة الاغنيا

والأثرياء واصحاب السلطة والنفوذ على حساب الفقراء والمحتاجين والضعفاء .

مجتمع منحل .. لا مسئولية ولا خلق ولا ضمير ولا حساب . وانما مصالح الناس ضائعة وشئونهم مهملة ، وأمورهم في يد فئة مستهترة انتهازية مغرضة .

هكذا كان الحال .. وهكذا أراد لنا الاستعمار وأعوانه الرجعيين والاستغلاليين والاقطاعيين والنفعيين .

ثم كانت السلبية القاتلة .. التى أدت بنـــا الى التراخى والكسل والتواكل .. وتدعم الفساد الذى آستشرى وتغلغل فى كل أمر من أمورنا وكان من الصعب بل من المستحيل القيام بعمليات الاصلاح .. بل كان هناك يأس تام .. وكدنا نسقط فى الهاوية .

ديمقراطية ماقبل الثورة :

كانت هناك تنظيمات شعبية سبقت قيــام الثورة ، ولــكن هذه التنظيمات ضاعت قيمتها بسببين رئيسيين(١) :

أولا ـ ان معظم هذه التنظيمات خصوصا تلك التى مارست الحكم منها قبل الثورة **كانت انعكاسا لمصالح طبقية ، وكانت كلها تستند الى تحالف الاقطاع ورأس المال المستغل** ، ومن ثم فان هذه التنظيمات لم تكن قائمة على أساس جماهيرى وان كان بعضها قــد استطاع فى سنوات النضال الوطنى من أجل الاستقلال ، أن يحرك جموعا من الجماهير ، الا أنه لم يستطع مواصلة النضال الى نهايته لارتباط مصالحه بطريق غير مباشر مع مصالح الاستعمار ، ومن ثم انتهى الى مهادنته ، ومن ناحية أخرى لان النضال الوطنى من أجل التحرر الاجتماعى لاحت مقدماته حتى خلال معركة الاستقلال

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة (١٣) للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٧/٢ (محاضر الجلسة الرسمية ص ٩)

الأمر الذى جعل هذه التنظيمات السياسية تنقلب على قواعدها الجماهيرية وتحاول صرف أنظارها عن معركتها الحقيقية .

ثانيا - انه كانت هناك قبل الثورة تنظيمات سياسية ، لا تعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة ، لكن فاعلية هذه التنظيمات كانت فى معظم الاحيان محدودة أو سلبية بسبب ضغط المصالح الطبقية الحاكمة عليها من ناحية ، ومن ناحية أخرى لان هذه التنظيمات حركتها دوافع انفعالية وعاطفية ، أو حركتها قوى بعيدة عن التربة القومية ، ولم يكن لديها على أى حال ، من التعمق مايكفل لها مواجهة حتمية التغيير الاجتماعى واتخاذ الواقع الوطنى بداية له .

ثم كان هناك الملك السابق الذى هادن المستعمر وحالف الاقطاعيين وناصر الرجعيين ، وكان حربا عوانا على الحركة الوطنية والواقع أن الشعب فى مصر كان فى صراع دائم مع الملكية فقد وثب الشعب عدة وثبات جريئة نحو الحرية والتطلع الى الديمقراطية واعلان سيادته ، فكان الحكام يعمدون الى البطش بزعمائه والتنكيل بالاحرار والاستناد الى الاجنبى والاستعانة به فى اخماد هذه الوثبات ، ثم تسليم البلاد الى الاجنبى ليتعاون معهم فى الحكم ويتبادل المنفعة على حساب المحكومين .

ثم كانت هناك الاقطاعيات الكبيرة من الاراضى فى أيد قليلة احتكرت بها الحياة النيابية أكثر من ربع قرن ، ولو أننا تتبعنا أغلبية النواب والشيوخ الذين اعتمدت عليهم حياتنا البرلمانية ، لوجدنا أسرا معينة احتكرت هذه الكراسى وتقاسم أفرادها النظام الحزبى ، معتمدة على ملكية الارض ، أى ملكية مصادر الرزق لسكان الريف من الناخبين ، وما كان يمكن لحرية الرأى الانتخابى أن تنشأ وتنمو فى ظل الاقطاع .

ويشرح «الميثاق الوطنى» فى الباب الرابع كيف كانت الفترة مابين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ خطوا على نضال الشعب المصرى ، فان القيادات الباقية من ثورة ١٩١٩ كانت قد استسلمت لطبقة

الاقطاعيين واستعانت ببعض الانتهازيين الطامعين فى الغنـــائم واغرت جماعات من المثقفين الذين كان ينبغى أن يكونوا حراســا على أمانى الشعب ·

وفى الوقت نفسه ظهرت طائفة من الراسماليين الذين كان همهم استنزاف ثروة الشعب

وانتهى الأمر الى ارتماء جميع الاحزاب تحت أقــدام القصر والاستعمار اللذين تجمعهما مصلحة مشتركة بالرغم من الخلافات السطحية ·

واجهة ديمقراطية مضللة :

وكان البرلمان والحكم النيابى يمثل فى الوقت نفسه أداة يتم بها خداع الشعب والهاؤه عن مطالبه الحقيقية فقد كانت أصـــوات الجماهير تساق وفقا لارادة الحكام وأصدقائهم ، لانه من الطبيعى أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات ، **ومن هنا يتضح لنا أن حرية رغيف الخبز ضمان لابد منـــه لحرية تذكرة الانتخابات ·**

سلطة القصر :

وشجعت هذه الظروف الأسرة المالكة على تجاوز حدودهـــا وتحول الدستور الى مجرد حبر على ورق ·· وخضعت القيـــادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر وراحت تحاول استرضاءه ، حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت بذلك عن الشعب الذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ، ووصل الهوان الى حد أن استطاع البعض أن يدفع للقصر ثمن تغيير الوزارات ·· وبذلك حكمت القيادات السياسية على نفسها بالموت ·

ويختتم الميثاق تسجيله لهذه الفترة من حياتنا بالكلمـــات الآتية :

« ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر في حلقه بمرارة الذل الذى أحسه في هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله فاقت كل حدود للاحتمال البشرى . »

هيئة التحرير والاتحاد القومى

اذا كان من الحق الآن أن نمارس النقد الذاتى ، وهو ضرورى فانه لابد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التى قامت، أو جرت محاولة اقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه ، وذلك راجع لعدة أسباب(١) :

الأول : ان قوى الثورة فى مواجهتها لحتمية التغيير الاجتماعى لم تكن قد استطاعت أن تحدد دليلا للعمل الثورى ، تلتقى عليه الجهود ، ولقد تعرض «الميثاق» لهذا الوضع بالتفصيل ، ومن نتيجة ذلك أن التجمع الشعبى ، مع النيات الطيبة التى توافرت له . كان تجمعا يغلب عليه الطابع الفردى ، وكان اقترابا غير منظم من مجموعة من الأمانى العامة ، ليس لها منهاج تفصيلى ، تلتقى عنده جهود جماعية على أساس فكرى واضح واحد ، لتصدر عنه ارادة شعبية عميقة ومؤثرة .

الثانى : ان الفكر الثورى فى تلك الفترة ، وهو يتطلع الى الوحدة الوطنية ، ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن ، وفى مواجهة الظروف المحيطة به ـ وقع فى الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التى كان لابد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحبة المصلحة فى الثورة .

---

(١) من خطاب السيد الرئيس فى الجلسة «١٣» للمؤتمر الوطن لقوى الشعبية (المحضر الرسمى ص ٩ .)

ولقد كان من أثر ذلك أن محـــاولات التنظيم الشعبى التى جرت فى ضباب هذا الوهم ، حدث فى داخلها من عوامل الصـــدام بين القوى الثورية بالطبيعة ، والقوى المضـــادة للثورة بالطبيعة ؛ ماأصابها بالشلل وأقعدها عن الحركة ، بل كاد ينحرف بها فى بعض الأحيان عن الاتجاه الثورى الأصيل .

الثالث : انه نتيجة لما سبق ـ **من غيبات دليل للعمل الثورى ومن خطأ جمع المصالح المتصادقة فى وحدة وطنية موهومة ـ ضاع** عنصر الالتزام فى التنظيمات الشعبية ، ان غياب دليل العمـــــل الثورى أقام ضبابا حول الهدف من التجمع ، كذلك فان المفهـوم للوحدة الوطنية ، بعد غياب دليل العمل ، ضيع المقاييس الحقيقية للحكم على كفاية أفراد التنظيم واخلاصهم فى خدمة الفكرة التى تشدهم الى هذا التنظيم على أنه لابد من التأكيد **أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى ، فان هذه المحاولات فضلا عما حققته من مهام مؤقتة ومرحلية ساعدت بطريق التجربة والخطأ على الوضـــــوح الفكرى الثورى .**

التجربة الأولى :

كانت التجربة الأولى فى هيئة التحرير التى كان الهدف منها تعبئة قوى الشعب المادية والروحية فاتحة بابها لكل مواطن دون تمييز أو تفرقـــة ؛ وكان دستورها ينص على بذل النفس والنفيس لاجلاء الغاصب عن وادى النيل دون قيد أو شرط وتحريره من أى استعمار سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ، وأن يكفل للسودان حق تقرير المصير دون أى مؤثر خارجى . وفيما يختص بأهدافها الداخلية بحيث يؤمن كل فرد على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يســـجل ارادته ، واقامة مجتمع على أسس من الايمان بالله والوطن والثقـة بالنفس ، للتخلص مما يعانيه من أســـباب التخلف والضعف ، وتوجيه النظام الاقتصادى الى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعيـــــة وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج واستغلال موارد البـــلاد الطبيعية وتشييد الصناعات على نطاق واسع ، واستثمار رءوس الأموال فيها ، مع كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين

السياسية والاجتماعية فالمواطنون سواء أمام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية ، ومن واجب الدولة ازاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ، وتبصير المواطنين بواجباتهم ، وحثهم على التضامن والتعاون والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

وحددت الهيئة أهدافها الخارجية بالسعى الى دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين .

ثم جاءت الخطوة التالية فى الاتحاد القومى «الاول» الذى نص الدستور فى مادته الـ ١٩٢ على مايأتى :

«يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليما فى النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ويتولى الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة» ... الخ . وقد علق السيد الرئيس على ذلك فى خطاب ألقاه فى أول يونيه عام ١٩٥٦ فى مؤتمر التعاون بما يأتى : ــ

«هذا هو الكلام الذى قاله الدستور ولم يقل ان الاتحاد القومى سيكون أداة للاستغلال أو الانتهازية أو لتثبيت الرجعية .

الاتحاد القومى الذى عبر عنه الدستور هو الوسيلة التى نسد بها هذا الفراغ بعد ماهدمنا أحزاب الرجعية ، وقضينا على الانتهازية الى أن نبنى مجتمعا سليما يهدف الى الرفاهية ــ مجتمعا تعاونيا لامجتمعا استغلاليا ــ قلنا نعمل اتحادا قوميا ، وهذا الاتحاد القومى عبارة عن جبهة وطنية تجمع جميع أبناء هذا الشعب ماعدا الرجعيين وما عدا الانتهازيين وما عدا أعوان الاستعمار ، لان الرجعيين وأعوان الاستعمار والانتهازيين هم الذين تحكموا فينا وسلمنا لهم .

أعطيناهم الفرصة ليمارسوا حريتهم فى الماضى فخانوا هذه الأمانة التى حملها لهم هذا الشعب ، واليوم عندما نقول هناك اتحاد قومى لا نستطيع اعطاء الفرصة للرجعية أو للانتهازية ، ولا لأعوان

الاستعمار أبدا .. الفرصة ستكون للشعب .. للأغلبية العظمى من هذا الشعب » .

ثم أعيد تشكيل الاتحاد القومى على أسس جديدة فى عام١٩٥٩ بعد الاستفادة من الاخطاء التى حدثت فى التجربة الأولى ، وقد علق السيد الرئيس على أهمية الدور الذى سيقوم به الاتحـــــاد القومى والأمل الذى كان معقودا عليه ، فى مقال نشر فى مجلة بناء الوطن فى فبراير عام ١٩٦٠ يمكن تسجيل بعض فقرات منه هذا نصها :

لقد كان محتما والشعب هو صاحب ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وموجهها أن يكون هدفها الاول حماية الكفاح الشعبى من الانحراف، وذلك بالقضاء على أعداء التطور والعدالة .

هكذا كان القضاء على الاستعمار محتما وقد قضى عليه ...

وكان القضاء على الملكية الفاسدة محتما وقد قضى عليها ...

وكان القضاء على الاقطاع محتما وقد قضى عليه ....

وكان القضاء على سيطرة رأس المال محتما وقد قضى عليها ..

هكذا أمكن لكفاح الشعب أن يحمى نفسه أولا لكى يستطيع حل مشكلته .. مشكلة التطور والعدالة .

ثم كان الطريق الديمقراطى الاشتراكى التعاونى هو أسلم الطرق التى يستطيع فيها هذا الكفاح الشعبى أن يحل مشكلته ثانيا وكانت الديمقراطية لازمة ، ذلك أن الشعب هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق أمانية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان جسامة المهمة تحتاج الى مشاركة واسعة المدى فى العمل لها . كذلك كان لابد للديمقراطية فى هذه المرحلة أن تتلازم مع الوحدة الوطنية لان المشكلة التى تواجهها هى : هل نكون أولا نكون ؟ وليس ثم مجال للخلاف أن وجود أى خلاف فى هذه المرحلة كان معناه الا نكون على الاطلاق خصوصا والظروف الخارجية المحيطة بنا تتحفز لاستغلال اى خلاف .

ولم يكن الاتحادالقومي فى الواقع الأداة لتحقيق الديمقراطية المتلازمة مع الوحدة الوطنية .

وكان هدفه الأول هو تعبئة جميع القوى الوطنية لدفع التطور نحو التقدم بأقصى سرعة وبكل طاقة على أساس ديمقراطى .

ومع مطلع عام ١٩٦٠ كان الاتحاد القومى «الثانى» قد استكمل تنظيماته الشعبية على مختلف المستويات ، وشرع باعتباره نظاما ديمقراطيا يقوم على قاعدة حكم الشعب بالشعب على تحقيق رغبات المواطنين فى ظل مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى تسوده الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

كان عام ١٩٦٠ عام الديمقراطية العربية حقا ، وكان نقطة حاسمة على الطريق الى الديمقراطية النابعة من بيئتنا الصادرة عن عقيدتنا ، والتى عملناها بأيدينا ولم نستوردها من أى مكان ، فيه عقد المؤتمر الاول للاتحاد القومى فى مصر فى شهر يونيه وفى شهر يوليه شهدت الجمهورية العربية المتحدة انعقاد المؤتمر الاول للجمهورية وحضره السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشترك فى لجانه ، وناقش أعضاء المؤتمر فى صراحة تامة وحرية مطلقة .

وقد عكف الاتحاد القومى على دراسة آمال الشعب وحاجاته ومطالبه فى ظل المجتمع الجديد ، وأصدر قرارات تعكس تلك الآمال والمطالب والحاجات فى مختلف القطاعات والمجالات السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية ، وأعلن السيد رئيس الجمهورية التزام الحكومة بتنفيذ هذه القرارات .

كانت هذه ولا شك خطوة نحو الديمقراطية انتقلت بها نقلة هائلة الى مجالات التطبيق العملى ، وكان الخطأ الذى وقعت فيه هيئة التحرير ، هو نفس الخطأ الذى وقع فيه الاتحاد القومى ، الأول والثانى ، فتح الباب على مصراعيه ، فتسللت الرجعية واحتلت المراكز القيادية وعملت على تجميد التنظيم الشعبى الكبير .

ان هذه الصورة التي تكررت في الاتحـــاد القومي ، نبهت الأذهان الى ضرورة حماية التنظيمات الشعبية من أعـداء الشعب ، والعمـل على أن تنطلق بكل قوة ممكنة لتحقيق أهـداف الشعب وأمانيه وآماله .

وفي يوم ٤ نوفمبرعام ١٩٦١ صدر البيان السياسى التاريخى الذى حدد معالم التنظيم الشعبى الديمقراطى فى الجمهورية العربية المتحدة هذا نصه :

ان المسئوليات الضخمة الملقاة على شعب الجمهورية العربية المتحدة تجاه واجبه التاريخي كقاعدة لحركة الطليعة العربية الهادفة الى تحرير الأرض والى تحرير الانسان العربى من كل سيطرة أجنبية ومن كل استغلال خارجي أو داخلي ، استعمارى أو رجعى أصبحت تحتم تعبئة القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة وتنظيمها ديمقراطيا ، على نحو يكفل استمرار العمل الثورى ، ويضمن تجدده ويوفر له الحماية أمام كل المؤامرات التى تستهدف تعويقه ، وكذلك يؤكد للأمة العربية دورها فى دفع التقدم الانسانى وتطوير الحيـاة بالكفاية والعدل وهما أساس الاشتراكية وجوهرها .

وفي التعرض للتنظيم فانه لابد من اعتبارات رئيسية، يتحتم أن يكون التقدم نحوه من وحيها واستنادا اليها، وهذه الاعتبارات هي:

أولا ـ ان تنظيم القوى الشعبية يجب أن يتم على أساس من الدراسة الدقيقة التى تكفل تعبئة حقيقية وأصيلة لكل ماهو حقيقى وأصيل في أوضاع شعب الجمهورية العربية المتحدة وبحيث يكون التمثيل الشعبى أوسع مايكون وأعمق مايكون فى الوقت نفسه .

ثانيا ـ ان العمل الوطني الثورى يجب أن يرتبط « بميثاق » محدد وواضح ان غايات العمل الوطنى ، والوسائل الوطنية الى هذه الغايات يجب أن تكون وحدها الأساس الذى تجتمع عليـه القوى الشعبية للوطن .

وما من جدال فى أنه قد حان الآن، أن توضع حصيلة التجارب الثورية التى عاشها شعبنا وأن توضع مع هذه الحصيلة آمالهـــا البعيدة ، وان يضم هذا كله باطار شامل يضع منهاجا واضحا للعمل الثورى الوطنى ٠

ثالثا ـ ان الشعب نفسه هو الذى يتحتم عليه الآن أن يقود التطهير ، وان يشق طريقه ، بعقيدته الوطنية الى غده الذى يتطلع اليه ويناضل بشرف لكى يشرق فجره ، ومن حسن الحظ أنْ حصيلة التجارب الثورية لوطنـنـــا ، قد خلقت الآن ظروفا يمكن معهـــا للديمقراطية الحقيقيـــة المتحررة من الســـيطرة الخارجية ، ومن الاستغلال الداخلى أن تحقق وجودها الفعلى والحيوى ٠

وبناء على هذه الاعتبارات ، وتمهيدا لبدء العمـل الثورى فى بناء الجمهورية العربية المتحدة بكل ماتعنيه بالنسبة لكل فرد من ابنائها ، وبكل ماتمثله بالنسبة لكل أرض عربية ولكل انسانعربى فلقد تم وضع الخطوات التنفيذية التالية :

اولا ـ يصدر قرار جمهورى بتشكيل لجنة تسمى « **اللجنـة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية** » ومهمة هذ هاللجنة أن تقوم بدراسة دقيقة للطريقـــة التى يتم بها تجميع ممثلين للقوى الحقيقية الاصيلة فى **مؤتمر وطنى** ، ولا بد أن يكون الانتخاب الحر هو الطريق الى تجميع ممثلى هذه القوى من الفلاحين والعمالوالطلاب وأصحاب الصناعات والتجار والمهن الحرة وغيرهم من طوائف الشعب العاملة بجد وأمانة فى جميع نواحى النشـاط الوطنى ٠

علىأن تنتهى هذه اللجنة من عملها فى ظرف شهر ، ثم تجرى عملية تجميع القوى على أساس تقديرها النهائى وبطريق الانتخـاب الحر ٠٠

ثانيا ـ تبدأ عمليات الانتخاباتاللازمة لتجميع القوى الشعبية فى مؤتمرها الوطنى بحيث ينعقد هذا المؤتمر الممثل لقوى الشعب

الحقيقية والاصيلة خلال شهر يناير سنة ١٩٦٢ ، ويفتتح هذا المؤتمر بتقرير من الرئيس جمال عبد الناصر يقدم فيه مشروع ميثاق العمل الوطنى ، على ضوء التجارب والأهداف الثورية معا . ثم تجرى مناقشة هذا التقرير بوساطة المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، ولجانه ، وتتطلب ضرورات نجاح التوعية الشعبية أن تكون المناقشات علنية فى جلسات مفتوحة .

ثم تكون الحصيلة النهائية لهذا التقرير والمناقشات من حوله بمثابة البلورة العملية لميثاق النضال الوطنى الشامل لأساليب العمل الشعبى ولأهدافه .

ثالثا ــ يكون هذا الميثاق ، ويكون الارتباط به هو أساس الانتخابات العامة التى تجرى بعد ذلك فىالجمهورية العربية المتحدة لانتخاب اللجان التأسيسية للاتحاد القومى فى كل قرية وكل مدينة من محافظات الجمهورية العربية المتحدة . ويتولى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبيةتحديد موعد الانتخاباتالعامة لهذهاللجان التأسيسية كما يتولى وضع القواعد التى تجرى الانتخابات على أساسها وتكون هذه اللجان التأسيسية المنتخبة هى قاعدة المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يعتبر السلطة الشعبية العليا فى البلاد والذى يقرر بهذه الصفة طريقة وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة وبهذه الخطة التى تكفل تعبئة الشعب ديمقراطيا فان الجمهورية العربية المتحدة تكون قد وضعت نفسها فى وضع الاستعداد لمواجهة الثورة الاجتماعية وما تتطلبه من جهود يجب أن يتحمل الشعب كله أمانتها من أجل تطوير حياته فى جميع المجالات .

ان الثورة السياسية قد حققت تحرير الوطن ومهمة الثورة الاجتماعية أن تخلق تحرير المواطن .

وقد شكلت اللجنة التحضيرية وقامت بعملها فى جو ديمقراطى رفيع لم تشهده بلادنا من قبل وكانت أعمال اللجنة التحضيرية رائعة فى التعبير عن أفكار الشعب، وفى الافصاح عن وجدانه فناقشت

اخطر قضايانا فى حرية مطلقة لم نشهدها منذ عرفنا المجـــالس النيابية والهيئات التشريعية • وقد اتسمت الآراء والمناقشات التى دارت فى اللجنة التحضيرية والتى شرف أغلبها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وتحدث فيها الى الاعضاء بالانطلاق الكامل والحرية فى غير حدود •

وفى ٢١ من مايو عام ١٩٦٢ قدم الرئيس جمال عبد الناصرفى افتتاح المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية «الميثاق الوطنى» وأوضح فيه معالم الطـريق الى التنظيم الســياسى المثالى الذى ســيربط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية . وشكلت لجنة من مائة عضو وضعت تقريرا عن « الميثاق » أقره المؤتمر وأصدر « الميثاق » وأصبح حقيقة واقعة .

ديمقراطيتنا كما حددها الميثاق

ان المبادىء التي حددها «الميثاق» مبادىء عامة وهي نتيجة حتمية لدراسة مشكلات مجتمعنا في عشر سنوات من التجربة والممارسة ، ونتيجة تطلعات الى مستقبل ملىء بالآمال ، ووسيلة نقل مجتمع متخلف اجتماعيا واقتصاديا الى مجتمع ترفرف عليه الرفاهية .

«والميثاق» هو اطار لخطة العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والشعبي[1] وهو لايشمل وسائل التطبيق ، فان تطبيق الأسس الواردة « بالميثاق » هي مسئولية الاتحاد الاشتراكي العربي بمؤتمراته ولجانه التنفيذية في مختلف المستويات .

و «الميثاق» وحدة واحدة ، أبوابه مكملة لبعضها ، ومن الخطأ الاعتقاد أن الديمقراطية أو الاشتراكية موجودة في أبواب بعينها ، برغم وجود عناوين محدودة لها في بعض ابواب فالديمقراطية والاشتراكية جاءت ذكرهما في جميع أبواب الميثاق[1] .

التنظيم والنظرية :

في الباب الأول تعرض « الميثاق » للتجربة الثورية الرائدة في جميع المجالات التي بدأها الشعب المصري وسط ظروف متناهيةفي

---

(١) من كلمات السيد الرئيس في الجلسة الثالثة للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية التي عقدت في ١٩٦٢/٥/٢٦ من ص ٣ الى ص ١٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه .

صعوبتها وظلامها واخطارها من غير تنظيم سياسى يواجه مشكلات **المعركة ، ومن غير نظرية كاملة للتغيير الثورى ، بدأها بالمبـــادىء** الستة المشهورة التى بحثتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته ، ولقد راح الشعب يطور المبادىء الستة بالتجربة والممارسة ، **وكان من ضمن هذه المبادىء فى مواجهة التزييف السياسى** الذى حاول أن يطمس معالم الحقيقة الوطنية الهـدف السادس ، وهو اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

الحرية والاشتراكية والوحدة :

ويوضح الباب الثانى من « الميثاق » أن التجربة أثبتت أن الثورة هى الوسيلة الوحيدة التى يستطيع بوساطتها النضـــال العربى أن ينتقل من الماضى بما ساده من تخلف واســـتقلال الى المستقبل الحافل بالتقدم والعدالة الاجتماعية ، وحتى يمكن عبور المسافة الشاسعة التى تفصلنا الآن عمن سبقونا فى مراحل العلم والتقدم• وتبلورت أهداف نضالنا العربى معبرة عن الضمير الوطنى للأمة فى معان ثلاثة هى : ـ

الحرية ـ الاشتراكية ـ الوحدة :

والحرية تعنى حرية الوطن وحرية المواطن ، والاشتراكيـــة كوسيلة وغاية تعنى الكفاية والعدل ، أما الوحـــدة فهى الدعوة الجماهيرية لعودة الامر الطبيعى لامة واحدة مزقها أعداؤها ضـــد ارادتها وضد مصالحها •

النضال الشعبى :

وشرح الباب الثالث من « الميثاق » كيف أن روح الشــعب لم تستسلم ومقاومته لم تنقطع ضد الغزاة والدخلاء • فلم تكد تخمد ثورة عرابى حتى انطلقت أصـــوات مصطفى كامل ، ونادى محمد عبده بالاصـــلاح الدينى ، ونادى لطفى الســيد بأن تكون مصر

للمصريين ، كما نادى قاســـم أمين بتحرير المرأة ، وكان هذا كله مقدمة للثورة التى انفجرت عام ١٩١٩ · ويقدم الميثاق ثلاثةأسباب لفشل هذه الثورة وعدم وصولها الى أهداف النضال نلخصها فيما يأتى :

١ ـ اغفال القيادات الثورية مطالب التغيير الاجتماعى بسبب الظروف التى جعلت من طبقة ملاكالارض أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة ، وكانت الدعوة الى تمصير بعض أوجـه النشاط المالى هى أقصى ماوصل اليه الجهد فى ذلك الوقت فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثروة كانت هى المطلب الحيوى الذى يجب البدء فيه فورا ·

٢ ـ لم تتنبه القيادات الثورية الى أنه ليس هناك صدام اطلاقا بين الوطنية المصرية والقومية العربية ، والى خطورة وعد بلفورالذى أنشأ اسرائيل لتفصل بين أجزاء الامة العربية ، بل لقد وصل الامر الى درجة أن بعض جواسيس الاستعمار قاموا بقيادة حركات ثورية عربية وأقاموا عروشا لمن خانوا النضال العربى ·

٣ ـ ان القيادات الثورية خدعت بما منحـــه الاستعمار من استقلال اسمى وحرية مزيفة ، وزاد الأمر خطورة أن الحكم الذاتى والدستور انتهيا الى خلاف حول الغنائم مما حول الصراع الحزبى الى موضوع يلهى الناس ويحرقالطاقة الثورية ، وجاءت معاهدة١٩٣٦ تنص على استقلال مصر ، بينما هى فى الحقيقة تسلب هذا الاستقلال وتجعل بقاء قوات الاحتلال بقاء شرعيا ·

درس النكسة :

تعرض الباب الرابع من « الميثاق » لدرس النكسة فى أعقاب ثورة ١٩١٩، وقال ان هذهالفترة كانت قادرة ـ لولا صلابةالشعب ومعدنه الأصيل ـ أن تحمل البـلاد الى حالة من اليأس يخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير ، وشرح هذا البـــاب دور القيادات التى

كانت باقية من ذكريات الثورة التى كانت قد تحولت الى اطلال بالية ، ثم دور الفئــات الطفيلية والرأسمالية ، ثم التسليم المطلق لسلطة الاحتلال والقصر ، **وبدء مأســـاة الديمقراطية المزيفة التى فصلت رغيف الخبز عن تذكرة الانتخابات** ، لأنه من الطبيعى أن من يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه فانه يستطيع من ثم أن يحتكر أصواتهم ويوجه ارادتهم فى عمليات الانتخابات · **ومن هنـــا تحول الدستور الى مجرد حبر على ورق** ، وخضعت القيـــادات السياسية الضعيفة لسلطة القصر ، تحاول استرضاءه حتى تضمن الوصول الى الحكم وتخلت عن الشعب الذى هو المصدر الحقيقى لقوتها ، وأصبحت الوزارات فى مصر بأمر القصر ودبابات الاحتلال ·

الديمقراطية السليمة :

الباب الخامس فى « الميثـــاق » هو باب الديمقراطية ، وقد تحددت فيه أسس ديمقراطيتنا التى نسعى الى تحقيقها ، وقد بـدأ هذا الباب بالنظام الســـياسى الذى كان سائدا فى مصر تعبيرا عن النظـــام الاقتصادى الذى كان قائما فيها وهو تحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل تحت حماية الاستعمار · ويمكن تلخيص الأسس التى حددها « الميثاق » فى هذا الباب فى الآتى :

١ ـ ان الديمقراطية الســــــياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعيـــة ، ولا تتحقق الديمقراطية الاجتماعية الا بتحرير الفرد من الاستغلال واتاحة الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله ·

٢ ـ الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وانما تتحقق الديمقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد أن يسقط تحالف الرجعية ورأس المال المستغل ولابد أن يحل محله التفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والرأسماليون الوطنيون ·

٣ ــ وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يصبح السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة • وهناك أربعة أركان يجب أن يقوم عليها الاتحاد الاشتراكى العربى هى :

* **أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد فى كل المجالس الشعبية والمجلس النيابى منها باعتبارهم الأغلبية التى طال حرمانها •**
* **سلطة المجالس الشعبية يجب ان تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية •**
* **خلق جهاز سياسى جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها •**
* **جماعية القيادة لتكون عاصما من جموح الفرد وتأكيدا للديمقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار •**

٤ ــ تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال . وأبرز « الميثاق » دور التنظيمات الشعبية وبصفة خاصة التنظيمات التعاونية والنقابية فى التمكين للديمقراطية السليمة على أساس أنها قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى ومصدر من المصادر التى تنبثق منها القيادات الواعية .

ولذلك فانه من الضرورة أن **تقوم تعاونيات الفلاحين** بالاضافة الى دورها الانتاجي بدور آخر بصفة كونها منظمات ديمقراطية تستطيع التعرف على مشكلات الفلاحين وايجاد الحلول لها .

كما أنه من الضرورى **قيام نقابات للعمال الزراعيين الى جانب نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات •**

٥ ــ النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة •

ضمنت ملكية الشعب للصحافة حرية النقد بعد أن أكد قانون تنظيم الصحافة استقلالها عن الأجهزة الادارية للحكم وخلصها من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ومن تحكم راس المال فيها عن طريق تحكمه فى مواردها .

٦ ـ تعديل مناهج التعليم والقوانين واللوائح الادارية وذلك بما يأتى :

- تطوير التعليم ليمكن الفرد من القــدرة على اعادة تشكيل الحياة .
- تعديل القوانين لتساير الديمقراطية السليمة وتعبر عنها .
- تغيير اللوائح كلها أو معظمها لأنها من وضع حكم الطبقة الواحدة ويجب ابدالها بأخرى تخدم ديمقراطية الشعب كله .

الحرية الاجتماعية :

أكد « الميثاق » **فى بابه السادس** أن الاشتراكية هى الطريق الى الحرية الاجتماعية ، لأن الحرية الاجتماعية لايمكن تحقيقهـا الا بإتاحة فرصة متكافئة أمام المواطنين جميعا لينال كل منهم نصيبا عادلا من الثروة الوطنية .

ان الديمقراطية والاشـتراكية امتداد واحد للعمل الثورى فالديمقراطية هى الحرية السياسيـة ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بينهما ، وبدونهما أو بدون أيهمـا لايمكن تحقيق آمال المستقبل . وفى نهاية هذا الباب أوضح «الميثاق» أن التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق الاسس الديمقراطية السليمة لأن التقدم بالطريق الراسمالى لا يؤكد الا حكم طبقة محتكرة ، ولا معنى له الا زيادة حدة الصراع الطبقى بينما الطريق الاشتراكى يتيح

الفرصة لحل الصراع الطبقى سلميا ، ولتذويب الفوارق بين الطبقات ، ولتكافؤ الفرص ·

ومعنى هذا أن الطريق الاشتراكى هو الذى يفتح الباب أمام التطور الحتمى من حكم دكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل ·

حرية الرأى :

وفى الباب السابع من « الميثاق » جاء الحديث عن الكلمة الحرة ، فأبان الميثاق اننا فى مجتمعنا الجديد نؤمن بأن الانسان الحر هو الأساس وأن الكلمة الحرة هى ضوء كشاف أمام الديمقراطية السليمة ·· وأن الحرية الاجتماعية والتحرر من الاستغلال هى المدخل الوحيد الى الحرية السياسية ·· وأن اتاحة تكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة طبقة واحدة ، ثم ازالة التصادم الطبقى سلميا حماية للحرية الفردية للانسان المواطن بل للحرية الكاملة للوطن كله من خطر فتح ثغرات فى صفوف الشعب تعرضه للأخطار الخارجية ·

وفى ظل حرية الفكر والصحافة وسيادة القانون يمكن ان يتدعم المفهوم الديمقراطى للحكومة كأداة شعبية ·

الديمقراطية فى مراكز الانتاج :

أما الباب الثامن فقد حدد لنا مبدأ هاما بالنسبة للديمقراطية فى مراكز الانتاج فقد جاء فيه :

« ان العمل الوطنى كله وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية ، ووسيلة الديمقراطية ان تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها من ان يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من اجل كمال العمل ،

على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية ، كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق كل أجهزة الادارة المركزية أو المحلية ، ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد أهداف الانتاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها » .

الوحدة العربية :

تحدث الباب التاسع عن الوحدة العربية ومسئولية الجمهورية العربية المتحدة فى صنع التقدم وحمايته فى العالم العربى ، وأكد ضرورة وحدة الهدف ونبذشعاراتوحدة الصففىالثورة الاجتماعية، وأوضح أن الوحدة ليست فرضا ، وليست صورة واحدة ، ثم أشار « الميثاق » فى هذا الباب الى المراحل القادمة من النضال **وانها لابد أن تشهد قيام اتحاد الحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى .**

الحرب ضد الاستعمار :

وفى ختام « الميثاق » جاء **الباب العاشر** فأوضح دور الشعب فى حربه ضد الاستعمار فى الماضى والحاضر والمستقبل ويمكنتلخيصه فى الآتى :

كشف شعبنا الاستعمار العثمانى ، وحاربه رغم التحايلعليه باسم الخلافة الاسلامية .

قاوم شعبنا الغزو الفرنسى حتى أرغم الغزاة على الرحيل .

تصدى لمؤامرات الاستعمار العالمى واحتكاراته الدولية التى استغلت أسرة محمد على .

واجه شعبنا الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفرنسية والامبراطورية البريطانية .. وقاوم غزوها وانتصر عليها ..

بعد النصر الثورى العظيم صباح ٢٣ يوليو ، قضى الشعب على بقايا العهد الملكى الدخيل وعلى الاقطاع والرجعية ·· وبهذا فقد وجود الاستعمار حلقات اتصاله بأرض الوطن ·

كانت الخطوة التالية ارغام الاستعمار على الرحيل ·· **وفاز شعبنا بالجلاء مرتين فى عام واحد ·· فى عام ١٩٥٦ رغم القوى العدوانية ·**

ورفض شعبنا كل المحاولات التى بذلت لجره الى مناطق النفوذ ، وقاد مقاومة هائلة ضد حلف بغداد حتى سقط حلف بغداد ·· ثم كشف الاستعمار فى معركة السويس نفسه وقواعده وأعوانه ، **وباسترداد الشعب لقناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته** ·· وهزت المقاومة الباسلة الضمير العالمى ·· **فكانت معركة السويس نقطة فاصلة فى حركات التحرير ··**

وقد أنهت الهزيمة الجديدة للاستعمار فى السويس عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة ، فغير الاستعمار أسلوبه وان ظلت أهدافه كما هى ·· ولكننا كنا بالمرصاد للاستعمار كيفما تقنع ·· **ويصر شعبنا على محاربة الأحلاف ·· ويصر على تصفية العدوان** الاسرائيلى على جزء من الوطن حتى لايكون جيبا من أخطر جيوب المقاومة لمحاولة حصر السرطان الاستعمارى .. ويصر شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى ، لان الاستعمار فى واقع أمره هوسيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى .. والتمييزالعنصرى لون منها.

هذه هى ديمقراطيتنا كما جاءت فى جميع أبواب « الميثاق » ·

التنظيم السياسى الديمقراطى

وفى يوم ٢ يوليه عام ١٩٦٢ ، قدم الرئيس جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مشروع « **التنظيم السياسى الديمقراطى** » ، وفى ١٩٦٢/٧/٤ وافق المؤتمر على مشروع التنظيم . وفوض السيد الرئيس بتشكيل **لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد** الاشتراكى تقوم باعداد القرارات واتخاذ الخطوات لتكوين مؤتمرات **الاتحاد الاشتراكى العربى ولجانه التنفيذية** .

وفى شهر أكتوبر عام ١٩٦٢ تم تشكيل اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة برياسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية السادة اعضاء مجلس رياسة الجمهورية وسبعة وزراء ممن شاركوا فى العمل الثورى ، وقد بدأت اللجنة عملها فعلا .

تقديم التنظيم :

بدأ مشروع التنظيم بشرح مفهوم الديمقراطية الاجتماعى والسياسى ، موضحا أهداف التنظيم ويمكن تلخيصه فيما يأتى :ـ

ان الديمقراطية ، بالمفهوم الاجتماعى والسياسى ، هى الحل السليم لمشكلات العمل الوطنى من أجل التقدم فى جميع مجالاته .

انها الحل الذى يمد العمل الوطنى بأوسع القوى ، ويكشف أمامه أفسح الطرق . ويهديه باستمرار الى الآفاق التى تتطلع اليها الجماهير العاملة .

ان الديمقراطية السليمة ـ على هذا النحو ـ وبالمنطق الاشتراكي تصبح وسيلة وغاية للنضال الوطني في وقت واحد .

انها أسلوب وهدف .

أسلوب يتحقق به في كل الظروف ، **ان الثورة بالشعب** ، باعتباره القوة القادرة والخالدة لدفع العمل الوطني ، وكفالة استمراره ، وحماية طريقه من أية عقبات أو انحرافات .

وهدف يتحقق معه فى كل الظروف ، أن تكون **الثورة للشعب** ، متحررة من أى استغلال طبقى أو انتهازى ، ومنطلقة الى تحقيق الرفاهية للانسان الحر فى مجتمع حر .

والديمقراطية ـ والأمر كذلك ـ لابد لها من قيام تنظيم شعبى ، يقود حركة الجماهير ، محتشدة متجمعة ليستطيع أن يقتحم بها المستقبل ، ويصوغه وفق مطالبها ، وبما يلبى هذه المطالب .

أهداف التنظيم :

- أن ينبع ديمقراطيا من الجماهير المؤمنة بالثورة باعتبارها الطريق الذى لا طريق غيره لاعادة تشكيل المجتمع .
- أن يعبر ديمقراطيا عن ارادة الجماهير .
- أن يوجه ديمقراطيا جميع خطط العمل الوطنى وأساليبه بما يحقق صالح هذه الجماهير .

دليل العمل الوطنى :

ان « الميثاق » ، وصدوره عن ارادة شعبية حرة ، أعطى **دليلا للعمل الوطنى** أولا ، ثم هو من ناحية ثانية قد **حدد بوضوح قوى الشعب العاملة** التى يمكن أن تقوم بينها الوحدة الوطنية ، التى

تتكفل بحل الصراع الطبقى سلميا ، وتدفع بامكانيات التقدم ثوريا لصالح الجماهير .

وبذلك أصبح فى الامكان أن يلتف التجمع الشعبى حول فكرة واضحة ، كذلك أن يكون هذا التجمع الشعبى سليما وممثلا للقوى الوطنية ودافعا لآمالها الثورية .

التحالف الوطنى :

ان ميدان العمل الوطنى أصبح الآن مهيأ لقيام **التحالف الوطنى، الممثل لقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية** ــ لكى يمارس دوره ، ويحل محل التحالف الطبقى القديم ــ الذى يجب أن يسقط ــ والذى كان ممثلا لاحتكار الاقطاع ورأس المال وسيطرتهما على ثروة الوطن ، وعلى كل سلطة فيه .

ان التحالف الوطنى الجديد ، الممثل لقوى الشعب العاملة ، هذا التحالف الذى يلتقى على الميثاق ومن حوله ، يفتح لأول مرة امكانية **التنظيم الشعبى الذى هو بمثابة الجهاز العصبى للديمقراطية السليمة** .

خصائص التنظيم :

ان هذا التنظيم الشعبى يتمثل فى اقامة الاتحاد الاشتراكى العربى الذى يجب أن تتوافر له عدة خصائص تستمد ملامحها من التجربة والأمل ، ومن ظروف النضال الوطنى فى مرحلته المعاصرة الخطيرة .

أولا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، يجب أن يكون هو **الاطار السياسى الشامل للعمل الجماهيرى لقوى الشعب المتحالفة** .

ثانيا : **ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتخذ الميثاق دليله فى**

العمل ، باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ، **ونتيجة لارادة شعبية** حرة .

ثالثا : ان **الاتحاد الاشتراكى العربى** ، هو بنـاء جماهيرى كامل ، تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطيا ، وتقوده بآمالها ، ليكون أداتها بعد ذلك فى **قيادة العمل الوطنى** .

رابعا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى ، **هو التجسيد الحى** لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامسا : ان الاتحاد الاشتراكى العربى يتحتم عليه أن يكون الدرع الحامى لضمانات الديمقراطية السليمة ، وفى مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمـال وتدعيم التنظيمات التعاونية **والنقابية** ، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية ، وصيانة ممارسة حق النقد ، والنقد الذاتى ، والالحـاح فى نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجيا ، وكلما كان ذلك ممكنا .

ان هذه المسئولية التاريخية الكبرى للاتحاد الاشتراكى العربى تفرض **أن تقع الخطوات الهامة فى تكوينه على عاتق القيادات الشعبية التى تثبت مقدرتها** ــ بكفاية وأمانة ــ فى المشاركة على حمل هذه المسئولية التاريخية .

ومن ثم **فان عضوية الاتحاد الاشتراكى العـربى هى تكليف بالخدمة للقـادرين على الوفاء بها** ، والذين يستطيعون أن يعطوا « الميثاق » من ذات أنفسهم من الطاقات المؤمنة والخلاقة ، ماينقل فكرة الثورى ، الى الواقع الفعلى .

التنظيم العام :

ان **تنظيمات الاتحاد الاشتراكى العـربى تبدأ من الوحدة** المحلية فى القرية أو القسم أو المصنع أو أى مؤسسة تضم جموعا

من الجماهير تقدر على تكوين وحدة سياسية متحركة ـ وتمتد حتى تصل الى مستوى الجمهورية العربية المتحـــدة كلها فى تسلسل مترابط بالحقوق والمسئوليات فى نفس الوقت .

انها تترابط على النحو التالى :

أولا : مؤتمر القرية أو القسم أو المصنع أو غيرها من الوحدات الأساسية فى التنظيم الشعبى ، ويضم هذا المؤتمر جميع أعضـــاء الاتحاد الاشتراكى العربى فى هذا النطاق .

ومن هذا المؤتمر يتم انتخاب اللجنـة التنفيذية لهذه الوحدة السياسية التأسيسية الأولى .

ثانيا :مؤتمر المحافظة ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من الوحدات التأسيسية فى القرى والأقسام والمصـانع وغيرها من الوحدات الاساسية فى التنظيم الشعبى .

ومن هذا المؤتمر للمحافظة يتم انتخاب اللجنة التنفيذية لهذه المحافظة .

ثالثا : **المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ويضم جميع أعضاء اللجان التنفيذية المنتخبين من المحافظات ، على أن ينضم اليهم** بالنسبة لدورة الانعقاد الاولى أعضاء المؤتمرالوطنى للقوى الشعبية

وهذا المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى هو الذى ينتخب اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى .

ان مؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات من الوحدات التأسيسية الأولى ، الى مؤتمرات المحـــافظات ، الى المؤتمر العام هى **السلطات الشعبية العليا كل فى نطاق مسئوليتها .**

ان مسئولية كل منهـــا فى نطاقها هى مسئولية « الميثاق » كاملا .

أن هذه التنظيمات على جميع المستويات تتحمل أمانة الميثاق بكل أهدافه ، كما أنها تتحمل أكثر من ذلك مسئولية تعميق مفاهيمه لتكون مستعدة لمواجهة التطبيق العملى ومشكلاته

ولابد لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكى العربى على جميع المستويات أن تجتمع فى فترات دورية لتحدد سياسة العمل فى مجالها وأهدافه ، ثم تناقش التقارير المقدمة اليها من لجانها التنفيذية عن سير العمل ـ سياسة وأهدافا ـ لتكون لها من ذلك كله سلطة التوجيه وسلطة الرقابة ٠

كذلك فان هذه التنظيمات على جميع المستويات ، فضلا عن مسئولياتها فيما يتعلق برسم السياسات العامة ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، والرقابة على تنفيذها ، تتحمل بالنسبة للاتحاد الاشتراكي ذاته مسئوليات كبيرة ، بينها مسئولياتها عن تزويد العمل الوطنى بالقيادات المتجددة الصالحة ، ثقافيا وفكريا للقيادة ، وتوسيع نطاق اشتراك الجماهير ايجابيا وربطها باستمرار بنشاط الاتحاد الاشتراكى العربى ، وتحقيق تنسيق بين أوجه النشاط الحكومي والشعبى ، لكى يزول التناقض الذى يتعين القضاء على ما تبقى من رواسبه بين الشعب والحكومة ٠ وحتى يستقر بوضوح ـ فكرا وفعلا ـ ان سلطة الحكومة هى امتداد لسلطة الشعب وأن أجهزتها جميعا أدوات لارادته .

المجلس النيابى والدستور :

ان المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى سيكون هو السلطة الشعبية التى تقرر **طريقة انتخاب المجلس النيابى للجمهورية العربية المتحدة ، وموعد هذه الانتخابات ٠ وهذا المجلس النيابى المنتخب هو الذى سيتولى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ٠**

كذلك فان هذا المؤتمر هو الذى سيدرس تفصيليا طريقة

ربط القوات المسلحة عضويا بأهداف النضـــال الشعبى ، ليكون ولاؤها المطلق لهذه الأهداف درعا حاميا لآمال الشعب فى الداخل والخارج .

وبذلك فان العمل الثورى يستوفى ديمقراطيته ، وهى ضمانه الحقيقى ، سواء بالنسبة لأساليبه أو بالنسبة لغاياته .

ان ذلك هو التأكيد الثابت لأن تكون الثورة للشعب وبالشعب .

الخلاصة

بعد هذه الدراسة يمكننا أن نلخص ديمقراطيتنا كما جاءت « بالميثاق » فيما يأتى :

أن الديمقراطية بمفهومها الاجتماعى والسياسى هى الحل **السليم لمشكلات العمل الوطنى** من أجل التقدم فى جميع المجالات ، وهى التى تمده بأوسع القوى وتكشف أمامه أفسح الطرق ، وانه لا سبيل اليها الا بأمرين :

- **تحرير الوطن** من التبعية الأجنبية ومن الخضوع للاستعمار .
- **تحرير المواطن** من كل أنواع الضغط والاستبداد السياسى والاجتماعى .

وقد تم لنا ذلك وتحددت معالم الطريق ، وتحدد مفهومنا للديمقراطية فى ثلاثة أسس هى :

- **ان الديمقراطية السليمة ترفض سيطرة الطبقة الواحدة .**
- **ان الوحدة الوطنية شرط أساسى لنجاحها .**
- **ان الحرية هى المرادف الطبيعى لها .**

لقد أوضحنا كيف كانت الديمقراطية المزيفة قبل الثورة ، وهى **ديمقراطية دكتاتورية الاقطاع** ورأس المال المستغل يؤيدها ويحميها الاستعمار ، **وهى الديمقراطية التى أسقطتها الثورة** بعد أن قضت

على التحالف الذى كان يجمعها بمساندة الملك السابق والأحزاب المنحلة ، لانها كانت تعمل دائما ضد مصلحة الشعب وارادته .

وجاءت الثورة **بمبادئها الستة** المشهورة التى أعلنتها منـــذ يومها الاول تنادى فى **المبدأ السادس باقامة حياة ديمقراطية سليمة ،** وكانت خطواتها الاولى نحو ذلك فى هيئة التحرير ثم أتبعتها بالتجربة الثانية والثالثة فى **الاتحاد القومى** الذى لا نستطيع أن ننكر أنه قام بدور كبير وفعال ، الا أن تسلل الرجعية الى تنظيماته وقياداته شل حركته وكاد ينحرف بها ، وعمل على تجميده .

لم يكن هذا هو السبب الوحيد لعجز هذه التنظيمات الشعبية عن تحقيق الديمقراطية التى كنا نسعى اليهـــا ، بل كان السبب الاصيل هو أن **هذه التنظيمات كانت تفتقر الى دليل للعمل الوطنى** تسير عليه ، والى تنظيم شعبى يبلور هــذا الدليل الى واقع حى **ويلتزم به** ، فجاء « **الميثاق الوطنى** » محققا لهذا الغرض ، محددا **قوى الشعب العاملة بالفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية** تلك القوى التى أصبحت البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل والاستعمار **وهى التى ستقيم الاتحــــاد الاشتراكى العربى الذى سيتخذ من « الميثاق الوطنى » دليلا له فى العمل الوطنى** والذى سيكون بمؤتمراته ولجانه التنفيذية فى القرى والمحافظات والمصانع والمؤسسات الجماهيرية **أداة ثورية للجماهير الوطنية** التى طال حرمانها فى الماضى ، صاحبة الحق والمصلحة فى التغيير الثورى ، لحمايتها والدفاع عنها فى **ظل نظام ديمقراطى سليم يؤكد على الدوام أن السيادة العليا للشعب .**

تم

فهرس



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤

لجنة اخترنا للطالب

عاطف البرقوقي : رئيس اللجنة

محمـــــد عطا : مقرر اللجنة

محمود محمود
الدكتور حسين النجار
على الجمبلاطي
} أعضاء



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥١ شارع عبيد . روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ ، ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ ، ٤٠٨١٤

العـدد ٨٨ — الثمن ٤ قروش